

النظام العربي والعمل الوجودي

الواقع - التحديات

دراسة تحليلية إستراتيجية

ياسين جبار الدليمي

مركز العروبة للدراسات الاستراتيجية - بغداد

أهم ما يواجه أي نظام أو كيان سياسي ما في عالمنا المعاصر: التحديات - والتهديدات الداخلية والخارجية. وهذه قد تبدو مسائل بسيطة أو أنها تسير بشكل متعايش الواقع وبتكافلية عبر التمازج الموهوم بينهما ذاتياً عبر ضبطهما رياضياً بعملية حسابية قد تبدو هكذا عند الرائي لمشهد إدارة النظام من خارجه. وهذا قد تمثل تجسيدا حياً في استلام السلطة عبر متواليات الانقلابات العسكرية أو بصعود قوى المعارضة لسدة الحكم وفشلها في إدارة النظام والسلطة معاً. فالتحديات الداخلية تتمثل في:

كيفية إدارة النظام عبر السلطة الأمره .
طبيعة وتكوين النظام نفسه تأسيساً وتكويناً بالاشتراطات الأساسية.
السيادة الوطنية والشرعية والاعتراف.
الحدود الدنيا للتحدي والمطلب القومي العربي الوجودي سواءً كان ذلك بالتكامل العربي - التضامن - التنسيق - العمل العربي المشترك.
البرامج التنموية الاقتصادية - الاجتماعية - الصحية - التعليمية - الثقافية.

وهنا نجد لا مناص من التعريف بها :

كيفية إدارة النظام عبر السلطة الأمره

حيث نجد :
- الفردية في الإدارة من حيث صنع القرار السياسي - الإداري - الأمني في السلم والأزمات الحادة إنطلاقاً من نظرية الضرورة (الطوارئ) ويتمثل هذا في انعدام المؤسسات في سلم هذا النظام.

طبيعة وتكوين النظام نفسه تأسيساً

من حيث

أولاً :
طريقة الوصول إلى السلطة - الانقلابات - الثورات - استلام مقاليد السلطة بعد رحيل المستعمر .
عدم الثقة بالجمهير والمقربين.
تباين الأنظمة السياسية واختلاف الأيديولوجيات من القومية والإسلامية / والنزعة القطرية المطلقة / التحالف المعقد بين البيعة وحكم العشيرة التي لا يمكن سنها بالأيديولوجية.

ثانياً:

عدم أهلية وكفاءة بعض القيادات العربية سياسياً / إدارياً / علمياً / فنياً .

السيادة الوطنية والشرعية والاعتراف :

اغلب الأقطار العربية قد تكونت عبر مقص ورسوم خرائط سايكس- بيكو وتعديلاتها اللاحقة المنكيفة مع واقع الاحتلال وأهدافه فرسمت الحدود المصطنعة عبر هندسية القنابل الموقوتة مكانياً وزمانياً وحسب معطيات السقوف المحسوبة نفعياً لأهداف المستعمر المحتل فجاءت هذه الحدود تكريساً للتجزئة بحاكمية القطرية المستمدة من حفاظها على السيادة المقرونة بالاعتراف بقيامها كشخصية اعتبارية في القانون الدولي المنظم للعلاقات الدولية.

الحدود الدنيا للعمل القومي تحدياً ومطلباً وحدوياً

فأهم ما واجهت أنظمة الحكم العربية لما بعد الاستقلال السياسي من تحديات هي الوحدة العربية سواءاً برفع شعارها للحصول على الشرعية الوطنية أو رفضها باشتراطات الحصول على الاعتراف الدولي. ومع هذا صارت الوحدة العربية حلماً وأمنية بعيدة المنال للجماهير العربية المناضلة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.. بعد أن ذبحت آلياتها وأدواتها ودُعاتها على هزيج الزعامات السياسية بمرجعية القطرية والتنازع الزعامي بهاجس الزعيم القومي بأختلاق (الكارزما) القومية الوحدوية على مسرح التصنيع السياسي عبر مواخير الأنفاق المظلمة لصناع القرار الدولي فالوحدة العربية في حقبة الاستعمار كانت ملهمة الجماهير ثورية وموحدة لنضالاتها على امتداد ساحة المقاومة العربية الراضة للحدود الهندسية فتجدت وحدة النضال القومي العربي بوحد المصير الواحد والهدف القومي الواحد منذ ١٩٢٠ م عام الثورات القومية العربية ضد السيطرة الاستعمارية وما بعدها في الثورات العربية الفلسطينية ضد الهجرات اليهودية التي رعتها بريطانيا - وثورة مايس ١٩٤١م في العراق وأفواج المتطوعين العرب المشاركين بها وفي التلاحم والالتفاف الجماهيري لثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢م في مصر والوقوف القومي العربي مع مصر في صد العدوان الثلاثي ١٩٥٦م وفي نصرته ثورة الأشقاء الجزائريين ضد فرنسا بالمتطوعين والسلاح.. فلم تعرف الجماهير العربية القطرية أبداً بل ولم تعترف بالتجزئة عبر أولويات السيادة القطرية وحدودها المرسومة بوسم الاعتراف الدولي لكن مع تنامي الدولة القطرية ومسمياتها وتكريسها تجذراً في الوعي واللاوعي وصولاً إلى رسم الحدود في المشاعر والعقول والوجدان العربي بهندسية دولية فائقة الأعداد عبر أدوات واليات متعددة اتسمت بالعمل العسكري / والإقصاء للزعامات الوحدوية أو قتلها واغتيالها أو عبر برامج التعليم والمؤسسات الثقافية / وتعبيراً إسقاطياً على الذات والنفس والأرض العربية تحقيقاً لمرتمسات سايكس - بيكو وتعديلاتها اللاحقة إستعمارياً. وما تنامي القطرية عبر انفاقها إلا دليلاً على سايكولوجية التشطير القومي سواءاً كان عبر آليات خارجية تنفذ على أرض الواقع بأدوات عربية مستترة برداء القومية - وبالإسلام- والليبرالية - والعقلانية.

فجاءت الوحدة العربية تحدياً للقطرية أولاً ودولتها وكيانها ونظامها السياسي المنتج لسلطة أمره (الحكومة) لكن للأسف ضاعت الفرصة الوحدوية في العقد الأول من الاستقلال العربي من السيطرة الاستعمارية. فنجد القطرية قد تجذرت بقدمية الحدود السيادية وانتصاب البوابات الحدودية / وارتفاع الرايات والأعلام القطرية بترابطية (حب الوطن من الأيمان) عبر دمغات وتأثيرات وسمات الدخول والخروج على جوازات السفر بطوابير المعتمرين عربياً لهذا القطر أو ذاك. بوسم بيع الجار والدار معاً على دكات الحكم القطرية.

والمتابع للقمم العربية المتناسخة بقراراتها المستنكرة والشاجبة منذ ١٩٦٤م بعد تحول الجامعة العربية إلى منظمة مكرسة للقطرية وجمودية بنود ميثاقها وعمق مؤسساتها العاجزة عن الإنجاب الوجدوي ليجدها المواطن العربي أنها مؤتمرات علاقات عامة قاتلة للجهد القومي المشترك ومبعدة لتكوينات التلاقي بالحسابات القومية العربية ومواجهة التحديات المصيرية أو التهديدات الأجنبية أو المصالح الاقتصادية عبر إيجاد آليات منتجة لتكتلات سياسية - اقتصادية في عالم لا يعرف سوى التكتلات السياسية والاقتصادية كي يحسب لها حساباً، رغم الطاقات والإمكانات العربية الهائلة بشرياً - واقتصادياً واستراتيجياً فلم يرَ الدينار العربي الموحد النور / ولم ترفع الحواجز والقيود على التجارة العربية. ولم ترَ الأجيال العربية قطار العرب من طنجة إلى عُمان ينقلهم بعرباته على سكة حديد الوحدة العربية. فضاعت أحلام العرب بالوحدة والعمل المشترك والتضامن العربي.

وهنا يطرح التساؤل القومي: هل ما زالت الجماهير العربية حاملة بالوحدة العربية؟ والجواب حتماً سنجده في عتمة غابات النخيل العربية الباكية المتباكية على جهد زراعتها الأوائل.

أما ما يقال عن برامج التنمية القطرية فقد ورثت الدولة القطرية واقعاً متراكماً من التخلف بعد الحقبة الاستعمارية مما جعلها بمواجهة مكشوفة مع هذه التحديات قد استنزفت الكثير لكنها وللأسف في البعض من أقطارنا قد زاد التخلف بتراكمية متوارثة ومنتجة تراكمياً آخراً مع توالد الأجيال ونمطية الأداء وغياب الأهداف والخطط الرشيدة للخطط التنموية. ولانشغالها ببناء قدرات الأجهزة الأمنية المدافعة عن وحدة الكيان السياسي (الأمن الحكومي فقط). دون أن تكن لها المقدررة على حماية حدود كيانها القطري ولتفرز الحقب الزمنية أجيالاً من العاطلين عن العمل وأجيالاً من الأميين والاعتماد على الاستيراد من رغيف الخبز إلى أعواد الكبريت وخطط تنموية الخمسية والعشرية حاصدة أوسمة الفشل إقليمياً ودولياً.

التهديدات الخارجية :

وهي مجموعة التحديات من قوى خارجية سياسياً - عسكرياً - ثقافياً - اقتصادياً - اجتماعياً موجّهة للعرب امة وأرضاً من خارج الحدود، وهي من جملة القضايا المثارة في المشهد العربي المأزوم قطرية مفرطة بانعدامية التوازن في تحديد المتغير الرئيسي المؤدي إلى حالة التردّي المعاش عربياً على مستوى سداة الحكم أو الجماهير المغيبة عن أداء دورها في عمليات البناء سياسياً - اجتماعياً - اقتصادياً - وحدوياً والانكفاء قطرياً أو عبر تشكيلات المحاور السياسية القادمة من خارج الحدود وبرسم التخلف والتشرذم في الجهد العربي المراد له توحداً في مواجهة المتغيرات الدولية من خلال تفاعلية إيجابية بين معطيات البيئة الداخلية العربية توحداً والخارجية تهديداً وتحدياً واحتلالاً عبر سلسلة من الأعمال العدوانية أصالة أو وكالة فالحيرة هنا إذن في تحديد المتغير المفسر لما آل إليه المشهد العربي بتلازمة التشرذم العربي وتعثر آليات أي عمل عربي مشترك ولو بالحدود الدنيا.

اجل إن تحديد العلاقة بين البيئة العربية الداخلية والتهديدات الخارجية يتطلب الوقوف عند المظاهر المتغيرة في صراع القوى الخارجية مع العرب ومع نفسها تنافساً واثراً ذلك على الأمة العربية تهديداً واحتلالاً أو نقلاً للصراع الدولي إلى أرض العرب فالنظام العربي يراد منه في دائرة الصراع امتصاص آثار الصراع. فهل الأنظمة القطرية بقادرة لوحدها على خلق أدوات المواجهة وإدارة المواجهة عبر الانفرادية القطرية؟ وهل النظام العربي مجتمعاً بتركيبته القائمة قادراً على تحييد قوى الصراع والتصارع؟.

وهنا نجد من الطبيعي بحكم الموضوعية أو بعيداً عن قوى الصراع وهذه حقيقة تاريخية ملازمة لسلطة الجغرافية العربية الفاعلة المتفاعلة عبر موازين القوى الدولية ومن تلازم تصادمية المصالح ومحركات

الاقتصاد والتنافس أو متغيرات مناطق النفوذ بوسم تصادم المصالح سواءً كان يرجع تاريخي أو استشراف الحاضر بمعطياته ومؤثراته مستقبلاً عبر إمبراطوريات العالم القديم وحركة رأس المال ومؤثرات الإنتاج والأسواق أو تصادمية الشمال والجنوب برائحة الحضارة والنفط. وتماهيات الحرب الباردة وإنتاجها لوليد غير شرعي قد صار عدواً موهوماً بأمنية العولمة وعبر نظرية التراكم الاقتصادي والعلمي والثقافي والسعي لسد الفجوات في الأطراف فجاءت نظرية مكافحة الإرهاب باستراتيجية نشر الديمقراطية ودعمها بالدمار بالة الحرب وصناديق الانتخابات المربوطة بسرف الدبابات بوسم العدو الاممي بعد انهيار الأممية الشيوعية وقطبها الاتحاد السوفياتي فلا بد من ولادة العدو الاممي الموهوم واللازم لقيام صراع وتصارع بأمنية التصارع بغرامية اشتراطات الصراع بين مدرستين فكريتين وكما كانت مسرحية الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أما ما يجري اليوم بعولمة القطب الواحد باشتراطات التكوين للمشروع الإمبراطوري الأمريكي فأصبح العرب المستهدف الأول في اولويات هذا الصراع فإذا بالعرب حاضنين للإرهاب والإسلام منتج للإرهاب فصار الإسلام العدو الاممي الجديد في معادلة الصراع ودونما إغفال استحقاقات الوحدة العربية ومتطلبات الوجود الهش للكيان الصهيوني وأمنه ومرتسمات دوره المرتجى في عالم سيتغير إقليمياً ودولياً بحتمية هذا الصراع كما هو مخطط له بمعطيات إنشاء الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي ببعده الاستراتيجي كونه مانعاً ومعيقاً للوحدة العربية وخطط التنمية القومية العربية بل وفاصلاً جغرافياً بين اقطار المشرق العربي والمغرب العربي وعنصر عدوان وتهديد دائم ومتقدم في الوطن العربي.

إن الفهم الواعي لإدارة الصراع يتطلب معرفة أدوات هذا الصراع بعد تجسد الأوليات والمهام الاستراتيجية البعيدة والقصيرة للصراع نفسه والوقوف على أدوات الصراع المرئية وغير المرئية. وهنا لا بد من التكيف مع الواقع ممانعة ومقاومة باستباق واعٍ بعيداً عن التكيف السلبي أو الحيادي لما للأمة العربية الخالدة من إمكانات وطاقت هائلة لو أمكن استغلالها بإدارة واعية رشيدة تعرف ماذا تريد. فاحتلال العراق وتحييد العرب وإبقاءهم متفرجين أو شامتين أو مباركين لأخراج العراق من دائرة التوازن العربي مع العدو الصهيوني على الرغم من موقفنا من النظام الحاكم لكن لاستقواء بالأجنبي ببشاعة الغزو ومن ثم الاحتلال وما يشهده العراق من انهيار الدماء والتخريب وتفكيك الشعب العراقي والدولة معاً لأفضل مثال سيء لعملية غزو واحتلال في بواكير العولمة والأسوء في تاريخ العرب الحديث وتجسيد سيء لحالة الانبطاح للنظام العربي المنزوع الرسم ممانعة ومقاومة وسوء إدارة للازمات المهدة للهوية وسلخ الجلود تحت قسم الولاء للأجنبي.

لقد شهد الوطن العربي موجات متعددة من الهجمات والتهديدات والتحديات الموجه بدقة متناهية للإنسان العربي وهويته الموسوم بها ولأرض العربية وهذه الموجات الخارجية لم تخرج عن دائرة النظام العربي كبديات اجرائية والأرض والإنسان العربي كجوهر أساسي وقد تمثلت في ما يأتي:

١) بدايات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين بمباركة أوربية وقوى السيطرة الاستعمارية في بدايات القرن الماضي بمرجعية وعد بلفور ١٩١٧م والإعلان رسمياً عن قيام الكيان الصهيوني بمباركة بريطانيا وتجسيدياً واقعياً لمنع قيام الوحدة العربية وإشغال العرب على الدوام وبسياقات زمنية محسوبة زماناً ومكاناً بحروب مفروضة وبعنوانية صارخة لأجل القبول لوجوده تسيداً بهيمنة التفوق العسكري لهذا الكيان الغريب عن جسد المنطقة العربية.

وهنا نجد النظام العربي ككل في دائرة الضوء في إيجاد الخطط الهادفة للمواجهة مع هذا التهديد والتحدي المصيري سواءً عبر التعامل مع بدايات الهجرة الصهيونية او مع الإعلان الرسمي لهذا الكيان أو مع التعاطي مع المتغيرات الدولية تحصيناً وممانعة ومقاومة ومواجهة مع هذا الكيان العدوانية.

واني أرى هنا أولاً أن الدعم المطلق من قبل أوروبا متمثلة بقوى الاستعمار القديم فيها فرنسا - بريطانيا - ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية. قد جاء عبر ثأرية تاريخية معروفة من الأمة العربية باعتبارها حاملة الإسلام أولاً.

ثانياً ومن أسس واشتراطات تكوينات الدولة القومية الأوروبية الحديثة بغطاء إبعاد اليهود من المجتمعات الأوروبية وخلق الوطن البديل لهم على حساب الشعب العربي الفلسطيني وأرضهم العربية لصالح الصهاينة (لقد أعطى من لا يملك لمن لا يستحق).

ثالثاً من الجهة غير المرئية هي الإبقاء على وجود هذا الكيان بعقيدته العدوانية لان لا حياة له إلا بالحرب عبر عسكرة مجتمع الكيان الصهيوني وضمان عدم عودة اليهود بهجرة معاكسة بعد تبديد الحلم الصهيوني ومسوغات قيامه فهذه الهجرة المعاكسة إلى البلدان الأوروبية هي ما تتخوف البلدان الأوروبية فنجدها متحولة له باستمرارية الدعم المطلق للكيان الصهيوني لا حياً باليهود بل تخلصاً منهم لتجاربيهم التاريخية وبتراكمية معروفة من خلال سيطرتهم الجشعة التسلطية على راس المال. وطواعيتهم النفسية السايكولوجية في التعاون مع أعداء أوطانهم في حالات الحروب والأزمات منذ حرب السبعين وشواهد الحرب العالمية الأولى والثانية وعقابهم من الدولة القومية الألمانية بفلسفتها النازية ولهذا نجد السلوكية العدوانية الصهيونية تلبس نفس الرداء العقابي من النازية وبنفس الأسلوب في عدوانيتها على العرب جميعاً محاكاة منزوعة الرحمة والإنسانية برسم مجازر جنين - دير ياسين المتوالدة استنساخاً على الأرض العربية مدى أكثر من خمسة عقود من (نجع حمادي) في مصر العروبة - إلى لبنان وضرب مخيمات الشتات لشعبنا العربي الفلسطيني أينما كان (دونما تفريق سواءا كان في الأرض المحتلة في الضفة الغربية - أو قطاع غزة).

أو مجازر عصر العولمة الحديثة في همجية العدوان الصهيوني على لبنان من الجنوب وتشريد أهله ومجازرهم المتعددة المتوالدة من الضاحية الجنوبية لبيروت وبيت جبيل ومارون الرأس وقانا الجديدة أو في صور وصيدا أو البنطية أو في الشمال أو البقاع والجبل فآلة الحرب العدوانية ليست بعمياء بل إنها شاملة وجامعة وقاصدة الجميع دونما تمييز بعدالة الموت المشاع صهيونيا بغطاء أمريكي وأوربي... فكيف يتعامل النظام العربي الرسمي مع هذا؟ وعوداً على بدء نقول كذلك.

أين هي أدوات واليات الممانعة والتصدي والمقاومة؟

وكيف تتعاطى المؤسسة السياسية العربية الحاكمة مع العدوان المستمر صراعاً على الوجود والهوية والبقاء عبر إدارتها للامزات؟؟

وهل توجد استراتيجية قطرية أو قومية في فن إدارة الصراع؟

فالجواب متروكاً للجماهير العربية أن تجيب!

(٢) العدوان الثلاثي على مصر العربية ١٩٥٦م: [بريطانيا - فرنسا - إسرائيل] عندما أمم الزعيم الخالد جمال عبد الناصر قناة السويس.

(٣) حرب ١٩٦٧م بين العرب والكيان الصهيوني وحرب ١٩٧٣م التي أعادت الاعتبار للعرب في انتصار يسجل بعد هزيمة ١٩٦٧ م ولتسلب الأمة العربية من هذا الانتصار في مسرحية كامب ديفيد

ومنتجاته الانهزامية التي أوصلت الأمة العربية إلى ما هي فيه من ضعف وهوان ورضوخ لثقافة الهزيمة والقبول بالاحتلال تجسد في اجتياح لبنان وإخراج القيادات الفلسطينية ومجازر صبرا وشاتيلا وتحييد مصر العربية وعزلها عن محيطها العربي وإسقاط دورها الريادي في الوطن العربي ومحور القضية المصرية - اغتصاب فلسطين وإسقاط كل المنجزات الناصرية [الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الوجودية] باعتبار مصر بزعامة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر قد شكلت المحور الأساسي لكل مشروعات العمل العربي المشترك بل وتعداه إلى محور حركات التحرر العالمية عبر الدائرة الأفريقية - الآسيوية دعماً ومساندة وبروز كتلة دول عدم الانحياز الدولية.

ومن هنا جاء الاستثمار الاستراتيجي للكيان الصهيوني المدعوم امريكياً لخروج مصر العربية من دائرة الصراع واستقلالها القومية الوجودية الطوعية على أيدي قوى الردة على الناصرية بزعامة السادات وورثته بقيومة انهزامية متلاحقة فنجد:

إضعاف مصر ودورها القيادي عربياً وأفريقياً وهذا أدى إلى ضعف بل واضطراب في حركة التحرر العربية والأفريقية معاً.

- إضعاف الموقف القومي العربي الموحد في دائرة الصراع العربي - الصهيوني إقليمياً ودولياً تجسد في الاتفاقيات وما يسمى بالسلمية مع الكيان الصهيوني التي وقعت بصورة منفردة - اتفاقيات وادي عربة - اوسلو.

- تعطيل المرجعية الدولية وقراراتها الصادرة بالشأن الفلسطيني وإيجاد البدائل الراحية له عبر العبادة الأمريكية الخارقة لميثاق منظمة الأمم المتحدة كونها الراحية والعاملة على إقرار السلم الدولي وإطفاء ومعالجة نار الصراعات الدولية - وحلول الإدارة الأمريكية راحية للتفاوض وفض النزاعات محل هذه المنظمة الأممية. دونما الوصول إلى مقتربات عادلة لقضية العرب المركزية وما فشل خارطة الطريق لخير دليل.

- ضعف منظومة العمل العربي المشترك وبروز المحاور سعياً لملئ الفراغ القيادي لمصر العربية وتجسد ذلك ولو بنسب متفاوتة في :
الموقف من الحرب الإيرانية - العراقية.
الموقف من قضية الصحراء المغربية.
الموقف من الاحتلال العراقي للكويت وعملية إخراج العراق منه والتسهيلات للقوات الأمريكية التي ساهمت في ذلك
غزو العراق واحتلاله.
الموقف من العدوان الصهيوني على لبنان وبغضاء أمريكي بحجة نزع سلاح المقاومة اللبنانية.

ومن كل هذا نجد الضعف البنيوي للنظام العربي قد تمثل برخوية محزنة انعكست على مواجهة التهديدات الخارجية لتتحول الساحة العربية إلى بيئة حاضنة لقبولها أو مغرية لأصحاب المشاريع العدوانية. تهديداً وابتزازاً واحتلالاً بتوالدية عدم القدرة على التكيف الواعي للنظام العربي مع مكونات التهديدات الخارجية وكأنها قد صارت قدراً محتوماً على العرب نتيجة طبيعية للمسار التاريخي بحركته وحصيلته للبعد والشقة بين الجماهير العربية وبين الماسكين بالسلطة المعمرين أو بالوراثة وتخوفهم من مسار الحركة التاريخية لهذه الجماهير ليجدوا أنفسهم أمام تراكمية الأجيال بمليونية الجياح والعاطلين عن العمل وتناسخ وراثي للتحديات الداخلية لما قبل الاستقلال.

إن اقدر الأسلحة فتاكة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة الحاكم بشعبه وهي المصل الواقي للشيوخوخة بل المجددة للشباب. فالأمة إطلاقاً لا تختزل بالزعامات والأبطال والأشخاص. لكننا نرى التحول في عقلية وسلوكية الجماهير ووعيتها وتفاعلها تعاطياً مع مفهوم ((أصحاب المرءه)) والشماتة بحكامها في مواجهة التحديات الخارجية والمشهد العراقي لدليل على ذلك.

إن أنظمة الحكم العربية يراد لها في هذه المرحلة الاستثنائية أن تعيد حساباتها في علاقتها بالجماهير التي هي بالأساس أقوى أسلحتها. فهذه الجماهير لا تنازع الحكام على الكراسي لأجل الكرسي. بل تريد برامج تنموية حقيقية رشيدة اقتصادياً - اجتماعياً - سياسياً. فهوامش المنح والهبات والمكرامات ليست نافعة في عالم اليوم المتغير سياسياً - اقتصادياً - وحتى [ديمقراطياً] كما يقال من أصحاب التسويق الديمقراطي [فحقيقية أفاعي التغيير ستنتفح على الجميع على الجميع دونما استثناء... لكون رخوية نظامنا العربي البنيوي وصلابة الجانب المههد لنا في بنيته الداخلية المتفاعلة مع بيئته الخارجية المتفاعلة تكييفاً ايجابياً بين المطالب الداخلية المصالح والأهداف الخارجية والموجه للأسف إلى نظامنا العربي القائم وبما عليه اليوم فهل يعي ذلك نظامنا العربي بعين وحدوية عربية أو في حدوده الدنيا قطرياً ممانعة ومجابهة وإعداداً للمقاومة لهذه التهديدات والتحديات القائمة والقادمة من البيئة الاقليمية والدولية؟؟. دونما إغفال أن لكل نظام أو كيان سياسي بيئتان داخلية يتحصن بها منعة وقوة وبيئة خارجية يتعاطى معها فعلاً.